

الدورة الرابعة — ٢٠ أيلول (سبتمبر) — ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ :  
— فلسطين .

١ — اقتراحات بنظام دولي دائم لمنطقة القدس — تقرير لجنة التوفيق الدولية من أجل فلسطين .

ب — حماية الأماكن المقدسة : تقرير لجنة التوفيق الدولية من أجل فلسطين .

ج — مساعدة لاجئي فلسطين : تقرير الأمين العام .

الدورة الخامسة — ١٩ أيلول (سبتمبر) — ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ :  
— فلسطين .

أ — قضية نظام دولي لمنطقة القدس وحماية الأماكن المقدسة : تقرير خاص لمجلس الوصاية .

ب — مساعدة لاجئي فلسطين — تقرير مدير وكالة الاونروا .

ج — اعادة لاجئي فلسطين ودفع التعويض المستحق لهم : تنفيذ قرار الامم المتحدة في هذا الموضوع .

الدورة السادسة — ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ — ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٢ :  
— فلسطين

أ — تقرير لجنة التوفيق من أجل فلسطين .

ب — مساعدة لاجئي فلسطين : تقارير اللجنة الاستشارية للاونروا .

وهكذا يبدو بوضوح — من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥١ — ان جميع القضايا المتفرعة عن القضية الرئيسية الامم كتقرير اللجنة الخاصة وانتهاء الانتداب وتقرير الوسيط والقدس والنظام الدولي فيها وحماية الأماكن المقدسة وتقارير مدير وكالة الاونروا وغيرها من التقارير المتعلقة باغاثة اللاجئين وتقارير لجنة التوفيق كانت كلها تدرج تحت بند رئيسي هو « قضية فلسطين » .

وفي الدورة السابعة للجمعية العامة المنعقدة من ١٤ تشرين الاول ( اكتوبر ) الى ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ جرى التحول الكبير عن التقليد الثابت الذي اتبعته المنظمة منذ عام ١٩٤٧ والذي أدى الى طي بند « قضية فلسطين » في جدول أعمال المنظمة . فقد قدم الأمين العام للمنظمة تريغفسي لي ، المعروف بولائه للصهيونية واسرائيل ، والذي امتدت ولايته كأمين عام من ١ شباط (فبراير) ١٩٤٦ الى ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٣ اذ خلفه داغ همرشولد ، قدم جدول أعمال تضمن البند التالي فقط :

« تقرير مدير الاونروا عن لاجئي فلسطين » ( البند رقم ١٩ ) . وقد تنبهت الوفود العربية لاسقاط بند قضية فلسطين من جدول الاعمال فطلبت ادراج البند التالي « لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الامم المتحدة » ( البند رقم ٦٧ ) وتبع وقد اسرائيل الوفود العربية مباشرة فطلب ادراج بند « شكوى حول خرق الدول العربية لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الامم المتحدة واحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع اسرائيل والتي تلزمها ان تمتنع عن سياسة العداء وان تسعى الى التوصل الى اتفاق من أجل اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل » ( البند رقم ٦٨ ) وقد احيلت البنود الثلاث الى اللجنة السياسية الخاصة فناقشتها .